

٠٠٥٠٠٢٠٥٩٩

## **ليتوقف الاعتقال السياسي وليقم قضاء له احترامه**

الذي يدعوا الى وثيقة مطبوعة باللغة العربية، تتضمن بيان العشرين  
الملتزمين بحقوق توقف الكيان الصهيوني اعتقال المناضلين والمفكرين  
شعبهم وامتهم بمقاومتهم للعدو الصهيوني.

## بسم الله الرحمن الرحيم

### ليتوقف الاعتقال السياسي وليقم قضاء له احترامه

#### الوطن ينادينا

بالرغم من استمرار الكيان الصهيوني في ابتزاز موقف السلطة الفلسطينية ضمن اتفاقيات أوسلو وتغطيتها على عمليات التوسع الاستيطاني وتهويد الأرض وخاصة في القدس، تجري السلطة اعتقالات للمناضلين والمفكرين الملتزمين بحقوق شعبهم وأمتهم بمقاومتهم للعدو الصهيوني المستمر، وذلك تنفيذا لما يسمى الحفاظ على أمن الكيان الصهيوني؟

ولهم قانونية ذلك وتناقصه مع الحقوق الإنسانية فإن هذه الاعتقالات تجري بدون تحقيق ولا لوائح اتهام أو محاكمات. بل تستمر بالرغم من قرارات المحكمة العليا والبالغ 52 قرار قضائي للإفراج عن 52 معتقل. يستمر مسلسل الاعتقالات، وبتبريرات أوسلو من مخالفات الاعتقال نفسها، بحجة أنها، أي الاعتقالات، تجري على نمة رئيس السلطة الفلسطينية. وهكذا، تتقرر مصائر المواطنين والشعب والأمة، ويلغى القضاء ومعاييره.

لقد سبق وأن أطلق الرصاص على الدكتور عبد الستار قاسم، كما اعتقل مع أخوة له عند صدور بيان "الوطن ينادينا" والموقع من الضريين، واعتقل مرة ثانية ولا يزال قيد الاعتقال في سجن أريحا. ولم يسمح للمحاميين بزيارته. وهذا أمر قصر فيه القضاء ومنظمات حقوق الإنسان. ولم يحصل سوى السماح لبعض أعضاء المجلس المنتخب "التشريعي" وأحد أعضاء الهيئة المستقلة لحقوق المواطن بزيارة د. قاسم في الأسبوع الماضي.

وهكذا يتم انتزاع أستاذ جامعي من بين طلبته وأفراد أسرته وتقتال حريته الشخصية دون توجيه تهمة أو محاكمة بأمر من رئيس السلطة ولا يسمح للقضاء ولا لمنظمات حقوق الإنسان أن تفعل شيئا. والغريب أن هذه الأطراف، تقبل بالأمر وترفع يدها وكأن دورها هو مجرد تسجيل حالات الاعتقال وليس وضعه في إطار قضائي حقيقي!!

إن قضية د. قاسم هي قضية المناء من المعتقلين في سجون السلطة الفلسطينية دون تحقيق أو محاكمة للرأي الآخر بما يحمي أمن الكيان الصهيوني المستمر في ممارسة أشكال متعددة من العدوان على شعبنا وأمتنا العربية وفي تهديده للسلام في الوطن العربي عامة.

أنا نحن احتجاجنا واستنكارنا لهذه الإجراءات التصفية ونطالب جامعة الدول العربية واتحادات الكتاب والأحباء والصحفيين العرب والمؤتمر الإسلامي ومثقفى العالم والأكاديميين الفلسطينيين خاصة "حيث زميلهم هو المعتقل" والقوى القومية والتقدمية العربية، وهيئة الأمم المتحدة، بأن يتصدوا لمسئوليتهم للعمل على الإفراج عن الدكتور عبد الستار القاسم وعن زملائه، المناء، في السجون الفلسطينية وإيقاف العبث بمصير المواطنين والشعوب.

اسم الحكم	أحمد قطامش
أحمد شكري زورني	د. عبد الله تايه
د. عبد الله المصري	صالح السلقه
د. محمد شحاته	شبيب الحسبلي
فارس الحكمان	ليث الحسبلي
و. ه. فريجي	
سائق النجار	
علي البراكيتش	
د. عادل سحارح	